مجلس الأمن

السنة التاسعة والأربعون

مؤقـــت

الجلسة ٣٣٩٢

المعقودة يوم الأربعاء
٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٤
الساعة ١٣/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد الخصيبي	(عمان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد فورونتسوف
	الأرجنتين	السيد ريكارديس
	اسبانيا	السيد يانييز بارنويفو
	باكستان	السيد ماركر
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	الجمهورية التشيكية	السيد روفنسكي
	جيبوتي	السيد علهاي
	رواندا	السيد بيزيمانا
	الصين	السيد شين جيان
	فرنسا	السيد مريميه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السير ديفيد هناي
	نيجيريا	السيد أيواه
	نيوزيلندا	السيد كيتنغ
	الولايات المتحدة الامريكية	السيدة ألبرايت

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة برواندا

رسالة مؤرخة ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام (S/1994/728)

رسالة مؤرخة ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٤ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة (S/1994/738)

94-85791

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٣.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة برواندا

رسالة مؤرخة ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤ وموجهة من الأمين العام الى رئيس مجلس الأمن (S/1994/728)

رسالة مؤرخة ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٤ وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة (S/1994/738)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ مجلس الأمن نظره في البند المدرج في جدول الأعمال:

يجتمع مجلس الأمن وفقا للطلب الوارد في رسالة مؤرخة ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٤ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، الوثيقة S/1994/738، ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل اليه في المشاورات السابقة للمجلس.

معروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1994/728 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤ وموجهة من الأمين العام الى رئيس مجلس الأمن.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/1994/737، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته فرنسا.

أود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس الى الوثيقة S/1994/734، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢٠ حزيران/يونيه موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة.

أفهم أن المجلس على استعداد للبدء في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا، فسأطرح مشروع القرار على التصويت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الراغبين في الادلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): إن النطاق الهائل للمأساة الانسانية في رواندا والمجازر المتواصلة بحق السكان المدنيين في ذلك البلد الذي طالت معاناته تفرض الحاجة الى اعتماد تدابير عاجلة يمكن أن توقف المزيد من سفك الدماء في رواندا.

وعلى هذا الأساس، ومراعاة لما جاء في رسالة الأمين العام المؤرخة ١٩ حزيران/يونيه (S/1994/728)، التي تؤكد أن الوزع الكامل لقوات اضافية تابعة للأمم المتحدة يتطلب فترة طويلة من الوقت حقا، فإن الاتحاد الروسي يؤيد مشروع قرار مجلس الأمن، الذي يرحب بعروض عدد من الدول الأعضاء إرسال وحدات عسكرية الى رواندا. إننا، في اعتقادنا، مضطرون لاتخاذ هذا القرار؛ إنه قرار حتمي في الظروف الراهنة.

ونؤمن بأن من الأهمية بمكان أن مشروع القرار يبين بجلاء أن هذا الاجراء له هدف إنساني خالص يتمثل في المساهمة بأمن وحماية السكان المدنيين. إن ولايته صيغت بطريقة واضحة وسيجري تنفيذها في فترة محددة يتطلبها وزع بعثة الأمم المتحدة الموسعة لتقديم المساعدة الى رواندا. ومن الأهمية بمكان أيضا، كما يؤكد مشروع القرار، أن يجري تنفيذ هذه العملية بصورة تتسم بعدم التحيز والحياز، بالتنسيق الوثيق مع أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا. ونتوقع من الأمين العام، كما ينص على ذلك مشروع القرار، أن يُعلم المجلس بصورة منتظمة بشأن تنفيذه لهذه العملية وتطور الحالة في رواندا.

وفي الوقت نفسه، ولضمان نجاح هذه العملية، نعتقد أن من الأهمية القصوى بمكان الحصول على موافقة الأطراف الرواندية. ونعرب عن الأمل بأن تؤدي الجهود الدبلوماسية الناشطة المبذولة في هذا المجال الى عدم قيام الأطراف بوضع العراقيل في سبيل تنفيذ هذا الاجراء الانساني.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إننا لا نزال نشعر بقلق عميق إزاء الحالة المفجعة والمروعة التي تعصف برواندا حتى الآن. فقد تردت الحالة الإنسانية في البلد بإطراد بدلا من أن تتحسن. كما أن مستوى العنف في ازدياد مستمر على نطاق واسع. ومن الواضح أن هذه الحالة ليست مقبولة.

إن مشروع القرار المعروض علينا اليوم، إذا ما اعتمد، سيكون القرار الخامس الذي يتخذه مجلس الأمن بشأن الحالة في رواندا في غضون الستين يوما الماضية. ومع ذلك، لم يقدم أي من هذه القرارات العلاج الحاسم واللازم بشدة لهذا البلد الذي أنهكه الصراع. إن جوهر الاستجابة التي يلتمسها المجتمع الدولي يتمثل

في وزع قوة موسعة لحفظ السلم تابعة للأمم المتحدة في البلد، بيد أن ذلك لم يتسن بعد لعدة أسباب.

وفيما يتعلق بالمسألة المعروضة علينا، فإن حكومتي، فضلا عن المشاكل ذات الطابع السياسي المتصلة بتنفيذ ولاية البعثة، تساورها شكوك جدية إزاء الأثر الذي يحتمل أن تتركه على بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، نظرا للبيئة السياسية الراهنة. ومن حيث المبدأ، أكدت البرازيل مرارا أنه لا بد للمجلس أن يبذل قصارى جهده لكي يتجنب اللجوء إلى السلطات الاستثنائية التي أناطها به الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، فإنه لمما يلفت انتباهنا أن يتجنب مجلس الأمن وضع الولاية الإنسانية المناطة ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا في إطار ذلك الفصل. كما أننا نعي تماما صعوبة المحافظة على عمليات متزامنة ومنفصلة في آن معا لحفظ السلم وإنفاذ السلم في بلد واحد.

وقد لاحظ وفدي أن أحد الطرفين الروانديين قد أعرب عن معارضته للبعثة المقترحة. وعلاوة على ذلك، فإن البعثة المقترحة، في ظل الظروف الراهنة، قد تعكر صفو بيئة الدعم والتعاون الضرورية التي تمكن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا من الاضطلاع بولايتها بنجاح. ويمكن في نهاية المطاف أن تتعرض للخطر كل العملية التي تقوم بها البعثة. وقد علمت بلادي بقلق أيضا أن بعض البلدان التي أعلنت في السابق عن نيتها بتوفير القوات لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا تعيد النظر، في ضوء الظروف الراهنة، في ما قدمته من عروض.

وفي هذه المرحلة الحاسمة، وعلى الرغم من المقترحات الإنسانية الجديرة بالثناء التي طرحها مقدمو المبادرة، فإننا نرى أن مجلس الأمن ينبغي أن يواصل، كهدف رئيسي ذي أولوية، تركيز جهوده الجماعية على جعل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا عملية ناجعة وذات جدوى دون إبطاء.

وعلى الرغم من أن العديد من شواغل وفدي قد تم تناولها في مشروع القرار النهائي، فإن البرازيل لا يمكن أن تقر النص للأسباب السياسية التي بينتها. ولا تزال حكومتي غير مقتنعة بأن البعثة المقترحة قادرة حقا على معالجة الحالة بفعالية بينما ننتظر وصول القوات الموسعة للبعثة إلى رواندا، وخاصة أن أحد الطرفين في ذلك البلد قد أبدى معارضته لذلك.

السيد علهاي (جيبوتي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لم يحاول وفدي قط أن يخفي شعوره بالصدمة والاشمئزاز والانكار حيال الجنون وسعار الإبادة الجماعية اللذين يدمران رواندا وسكانها بلا هوادة. إن الشعور بالعجز واليأس الذي يتكرر يوميا حيال ما أصبح مشهدا للقتل يحتل شاشاتنا جل الوقت، يشكل الآن عبئا ثقيلا ينوء به صبرنا البشري وقيمنا الإنسانية.

وعلى الرغم من التنبؤات المنذرة التي وردت في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٤، فقد اختار المجلس أن يقلص حجم وولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، يحدوه في ذلك أمل واهن في أن يتوقف القتال والمذابح بطريقة ما وأن يكون بالإمكان جلب الطرفين إلى مائدة المفاوضات. كان ذلك هو أساس القرار ٩١٢ (١٩٩٤) الذي اتخذناه في ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٤. ولكن، كما نعلم، لم يتم وقف إطلاق النار واستمر القتال وكذلك التمرد على القانون ومذابح المدنيين.

وقام المجلس، بمقتضى القرار ٩١٨ (١٩٩٤)، في محاولة منه لمعالجة الحالة، بزيادة مستوى القوات المأذون بها لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا إلى ٥٠٠ ٥ جندي. ومنذئذ شهدنا الجهود الحثيثة التي بذلها الأمين العام لتعبئة هذه القوات البالغ عددها ٥٠٠ ٥ جندي، والموافقة على أسلحتهم ومعداتهم، وتنظيم عمليات إمدادهم ونقلهم وطريقة وزعهم في الميدان.

وفي نفس الوقت الذي جرت فيه هذه المفاوضات والاستعدادات، أفادت التقارير بموت آلاف المدنيين كل يوم، وسيستمر ذلك إلى أن يتم وزع القوة الموسعة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا آملين أن يتحقق ذلك بعد ثلاثة أشهر. وفي ظل هذه الحالة التي لا يمكن قبولها تطوعت بعض الدول الأعضاء بقيادة فرنسا لإنشاء عملية متعددة الجنسيات مؤقتة في رواندا بهدف تحقيق أمن وحماية المشردين واللاجئين والمدنيين المعرضين للخطر. وبينما يتوقع الأمين العام أن تستمر هذه العملية لفترة لا تقل عن ثلاثة أشهر فإنها ستنتهي عند إتمام نشر قوات بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، وهكذا فإن إطارها الزمني محدود. ومن المفترض أنها لن تفعل أكثر مما تفعله بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا لو كانت في وضع يسمح لها بالانتشار في وقت

ملائم. وعلاوة على ذلك، فإن هذه القوة جاهزة الآن تقريبا. ومن ثم، فإن الشكوك التي لا تقوم على أساس والأمور الثانوية والسياسات المؤسفة والدخيلة القائمة على صراع القوى في رواندا لم يكن لها، بالنسبة لنا، محل من الإعراب في قرارنا.

إن وفدي يؤيد هذه المبادرة بوصفها البديل المجدي الوحيد في الفترة الفاصلة انتظارا لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، بينما يستمر المدنيون في المعاناة والموت. إننا، التماسا للوضـــوح، لا ننحاز بل اننا نرد على الواقع المتمثل في أن الطرفين لا يبديان أي استعداد لقبول وقف إطلاق النار أو اتخاذ خطوات مجدية لتحقيق هذا الغرض. وقد يختلف الوضع تماما لو اقتصر هذا الصدام على المحاربين العسكريين وأسفر عن خسائر محدودة في أرواح المدنيين. ولكن على النقيض من ذلك، يبدو أن المدنيين هم الأهداف الرئيسية. ولا يمكننا إلا أن نسأل أولئك الذين يقولون ان هذا التدخل سيزيد الأمور سوءا كيف يمكن أن يكون ذلك. ولا يمكننا إلا أن نقول لأولئك الذين يدعون إلى أشكال معقدة من التراخي أن بقية البشر قد يرون في هذه المرحلة أن أي شيء أفضل من الوضع القائم.

لهذا سيؤيد وفدي مشروع القرار المعروض علينا ويوافق على النتائج التي خلص إليها الأمين العام في رسالته المؤرخة ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤ والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن بشأن العرض الذي قدمته بعض الدول الأعضاء للتعاون مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا والأمين العام في رواندا.

السيد شين جيان (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): منذ وقوع الأزمة في رواندا ما فتئ وفد الصين يشعر بقلق عميق إزاء تطور الحالة هناك. ويؤيد وفد الصين جهود المجتمع الدولي للتوصل إلى حل مبكر للأزمة في رواندا ولوضع حد مبكر للمعاناة المفجعة التي تلم بالشعب الرواندي. وفي الوقت الحالي، لا تزال الحالة في رواندا تزداد تفاقما وازدادت الحالة الإنسانية خطورة. من ثم، فإننا نشعر، كما قلت، بقلق عميق حيال تطور الحالة هناك.

لقد دأبنا على الاعتقاد بأن على طرفي الصراع الروانديين أن يتفاوضا في إطار اتفاق أروشا للسلم لأن ذلك هو السبيل الصحيح والوحيد لحسم الأزمة في رواندا. وان استعمال القوة المسلحة أو التدابير الإلزامية ليس من شأنه إلا أن يزيد الحالة هناك سوءا.

لقد بذلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا جهدا كبيرا للتوصل إلى تسوية الأزمة في رواندا. وقد حظيت بتأييد المجتمع الدولي بما في ذلك البلدان الأفريقية وطرفا الصراع الروانديان.

ولا نزال نعتقد أنه في الوقت الحاضر ينبغي اتخاذ تدابير فعالة لتحقيق الوزع المبكر لبعثة موسعة للأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا عليها أن تقوم بدورها وفقا للقرارين ٩١٨ (١٩٩٤) و ٩٢٥ (١٩٩٤).

اننا نؤمن دائما باحترام آراء البلدان المعنية في أية مسألة بعينها والمنظمات الاقليمية ذات الصلة، وبتأميـــن تعـــاون جميع الأطراف. وهذا التعاون شرط لا غنى عنه لنجاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم. ويتضح من الحالة الراهنة أن العمل الذي يصرح مشروع القرار بالقيام به ليس من المحتمل أن يحظى بتعاون أطراف الصراع الذي سيكون من الصعب جدا تأمينه.

ونحن نذكر أيضا أن منظمة الوحدة الافريقية طرحت في اجتماعها للقمة الذي عقد مؤخرا اقتراحا من جانبها:

> "إن أي عمل تقوم به أو جهد تبذله بلدان ما، بطريقة انفرادية أو جماعية، ينبغي أن يكون في اطار بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا، وجميع الجهود والموارد الدولية ينبغي أن تستخدم لدعم مهمة الأمم المتحدة في رواندا".

ومن ثم، وعلى أساس التجربة والدروس المستفادة من بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في الصومال، سيمتنع الوفد الصيني عن التصويت على مشروع القرار المعروض علينا.

وستواصل الصين العمل مع المجتمع الدولي لتعزيز التوصل الى تسوية مبكرة لمسألة رواندا، ونحن نأمل مخلصين أن تراعي أطراف الصراع الرواندية مصالح شعب رواندا وتدخل فورا في تنفيذ وقف لاطلاق النار، وأن تتعاون مخلصة وبحسن نية مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا لتكفل تحقيق جميع أهداف قرارات مجلس الأمن.

السيد بيزيمانا (رواندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اسمحوا لي بأن أبدأ بالاعراب عن امتنان شعب رواندا العميق للمبادرة الجديرة بالثناء التي قامت

بها الدول التي عرضت التعاون مع الأمين العام في تحقيق أهداف الأمم المتحدة في رواندا، وبالتحديد في عملية ترمي الى كفالة تأمين وحماية المدنيين المعرضين للخطر. إن المبادرة مفيدة وتجئ في وقتها بشكل خاص إذ أن الجهود التي بذلت لمدة تزيد على شهرين من أجل تجميع الموارد اللازمة لوزع بعثة موسعة للأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا لم تسفر عن نتيجة بعد.

وفي هذا الصدد، أود أن أبرز القلق الذي أعرب عنه الأمين العام في رسالته المؤرخة في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤، التي يذكر فيها أنه في أحسن الظروف - في اطار بعثة موسعة للأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا - لن يتحقق حتى وزع المرحلة الأولى من البعثة، التي يراد بها الوصول بالفرقة المخفضة في كيغالي الى قوتها الكاملة - حتى شهر تموز/يوليه. وان وزع المرحلة الثانية من العملية والذي كان يراد أن يكون متزامنا مع وزع المرحلة الأولى لا يمكن تحديده في الوقت الراهن. علاوة على ذلك، يلاحظ أن القوات الاضافية لا يمكن وزعها إلا عند توفر المعدات اللازمة لوزعها في مواقعها وبعد أن تكون القوات قد تدربت على استخدام المعدات.

إن الأمين العام يوضح أنه في ظل هذه القيود، قد تكون بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا في وضع لا يتيح لها، لمدة ثلاثة شهور، أداء المهام الموكولة اليها أداء كاملا. ومما يثير القلق بشكل خاص أنه بينما الحالة الانسانية في رواندا لا تزال في تدهور، لا تزال أعمال القتال مستمرة.

ان العمل المتصور القيام به الوارد في مشروع قرار اليوم له أهمية خاصة في هذه الظروف، لأن من شأنه أن ينهي قصور المجتمع الدولي في مواجهة المأساة الانسانية في رواندا. إن العملية من شأنها أن تنقذ أرواح آلاف عديدة من اللاجئين والنازحين والمدنيين المعرضين للخطر الى أن يتوفر لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا الأفراد والدعم السوقي الذي تحتاجه.

وفي هذا الصدد، نشعر بالامتنان للجهود الجديرة بالثناء التي يبذلها الأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، لتعبئة الموارد الضرورية للبعثة الموسعة لتقديم المساعدة الى رواندا. ونحن نشعر بامتنان عميق للبلدان التي عرضت المشاركة في البعثة الموسعة بتقديم قوات ودعم سوقي، بما في ذلك المعدات.

في الوقت نفسه، أؤكد أننا نوافق على أن جهود المجتمع الدولي لاستعادة السلم والاستقرار الى رواندا وانهاء الحالة المأساوية الحالية يجب أن تركز بسرعة على تحقيق وقف فعال لاطلاق النار وعلى العمل الحاسم للتوصل الى تسوية سياسية على أساس اتفاق أروشا للسلم. ولذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يفعل كل ما في وسعه لتجنب أي نهج من شأنه أن ينطوي على حل عسكري. ليس من شأنه سوى ادامة المعاناة التي لا يزال الشعب الرواندي يتعرض لها لحوالي أربعة أعوام.

في النهاية، نود أن نناشد الدول الأعضاء أن تقدم دعمها الكامل للعملية الانسانية المقترحة وأن تشارك في التوصل الى تسوية عادلة للصراع الدموي في رواندا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سأطرح الآن للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1994/737.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، اسبانيا، الجمهورية التشيكية، جيبوتي، رواندا، عمان، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

المعترضون: لا أحد

الممتنعون عن التصويت: باكستان، البرازيل، الصين، نيجيريا، نيوزيلندا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نتيجة التصويت كما يلي: ١٠ أصوات مؤيدة مقابل لا شيء وامتناع ٥ أعضاء عن التصويت. اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار ٩٢٩ (١٩٩٤).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الادلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد مريميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يرحب وفد بلدى باتخاذ القرار الذي نأمل، وبسبب ذلك أخذنا زمام المبادرة، في أن يسهم بسرعة كبيرة في تخفيف معاناة شعب رواندا.

منذ شهرين وسكان رواندا مازالوا واقعين ضحية مجازر لا مثيل لها، إلى درجة أن المرء لم يعد يتردد في وصفها بالإبادة الجماعية. فلقد فر مئات آلاف المدنيين من بلدهم هربا من موت مروع ولجأوا إلى مخيمات في دول مجاورة. وثمة آخرون لاذوا بكنائس ومراكز صحية ومخيمات مرتجلة، وهي أماكن ذات أولوية بالنسبة للمنظمات الانسانية، وذلك هربا من الموت، لكن هذه الملاذات لم تعد توفر لهم أكثر من حماية مشكوك فيها. فحتى دور الأيتام أصبحت أهدافا للهجومات وسوء المعاملة من جانب الميليشيا.

لقد رأت فرنسا، إزاء هذه الحالة المأساوية وفي ضوء التأخير في وزع بعثة الأمم المتحدة الموسعة لتقديم المساعدة إلى رواندا (يونامير)، أن من واجبها أن تقدم اقتراحا للأمين العام يقضي بالتدخل في رواندا، في اطار عملية متعددة الأطراف، بغية حماية هؤلاء المدنيين الذين لا حول لهم ولا قوة وانقاذ أرواح عديدة معرضة للخطر. ونحن اذ نفعل ذلك، فاننا نستجيب فحسب للنداءات العاجلة التي لا يزال الأمين العام يوجهها منذ شهرين إلى جميع الدول الأعضاء. وأود أن أحييه على مثابرته في هذا الشأن.

إن هدف المبادرة الفرنسية انساني محض. والمبادرة حركتها محنة الشعب، التي نعتقد أن المجتمع الدولي لا يسعه ويجب ألا يبقى واقفا أمامها مكتوف اليدين. فمهمة جنودنا في رواندا لن تنطوي على إقحام أنفسهم بين الطرفين المتحاربين أو حتى التأثير بأي طريقة كانت على الحالة العسكرية والسياسية. إن هدفنا بسيط ألا وهو انقاذ المدنيين المعرضين للخطر ووضع حد للمجازر، والقيام بذلك بدون تحيز.

إن فرنسا يحدوها الأمل المخلص في أن تنضم بلدان أخرى إلى هذه المبادرة وتستجيب للنداء الذي وجهه المجلس ونحن نرحب بحقيقة أن السنغال أعربت فعلا عن عزمها على الانضمام إلينا. كذلك نلاحظ بارتياح ان الاتحاد الأوروبي الغربي قرر أن يدعم هذه الجهود وأن ينسق اسهامات دوله الأعضاء التي أكد بعضها أنها على استعداد للانضمام إلى العملية.

إن وفد بلدي يذكر بأنه يعتبر الوزع الفوري لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا بموجب القرارين ٩١٨ (١٩٩٤) و ٩٢٥ (١٩٩٤) إجراء يتصف ببالغ الأهمية. إن المبادرة الفرنسية ليس هدفها أن تحل محل يونامير. بل على العكس من ذلك. إن جهد فرنسا والبلدان التي ستنضم إليها له هدف واحد هو ملء فراغ تنجم عنه آثار مشؤومة، وسينتهي ذلك الجهد حالما تتلقى قوات الجنرال داليير - الذي نحيي شجاعته في ظل هذه الظروف الصعبة - التعزيزات التي طال انتظارها، وفي أبعد تقدير في غضون شهرين، كما ينص عليه القرار الذي اتخذناه توا. لذلك، تشجع فرنسا الأمين العام على مواصلة بذل مساعيه الدؤوبة بغية اتاحة الوزع الفعال لبعثة يونامير الموسعة في أقرب وقت ممكن.

في الختام، يود وفد بلدي مرة أخرى أن يؤكد على تفاني فرنسا في سبيل إيجاد حل سياسي تفاوضي يقوم على أساس اتفاقات أروشا، وهي الطريقة الوحيدة لوضع حد، مرة وإلى الأبد، للقتال والمجازر المحدقة برواندا اليوم. إن البلدان الافريقية ومنظمة الوحدة الافريقية يتعين عليهما أن يضطلعا هنا بدور رئيسي، وفرنسا ستؤيد جميع جهودهما في هذا الشأن.

السيدة ألبرايت (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد قيل الكثير عن المأساة في رواندا، في هذه القاعة وفي الصحف وفي عواصمنا. وليس من الضروري مرة أخرى أن نسرد ونبوب الفظائع التي تدور هناك وقصص سفك الدماء وذبح الأيتام والراهبات والأمهات ومرضي المستشفيات والضحايا الأبرياء، فذلك يخدر الأحاسيس تقريبا. لكننا لا يسعنا أن نفقد الحس إزاء هذه المأساة لأن معالمها لا تزال تتكشف أمام أعيننا.

ولا احتاج إلى تذكيركم سيدي الرئيس، بالساعات تلو الساعات التي قضاها المجلس في المداولة حيال كيفية التصدي على أفضل وجه لهذه الأزمة ذات الأبعاد المروعة. فقراراتنا كانت قرارات صعبة اتخذت لمواجهة حالة صعبة ومتغيرة. إننا نؤيد هذه القرارات ونعتقد أن الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا (يونامير) لديهما دور حيوي يتعين الاضطلاع به، إلا أن جسامة المأساة تدعونا أيضا إلى الترحيب بالمبادرة الفرنسية الجريئة.

إن الولايات المتحدة، إذ تؤيد هذا القرار، ترغب في التأكيد على دعمنا القوي للمبادرة الفرنسية والجهد

الذي ستبذله الدول المتعاونة من أجل كفالة الأمن والحماية للمشردين واللاجئين والمدنيين في رواندا. فالأزمة الانسانية الجسيمة في هذا البلد تتطلب استجابة سريعة من المجتمع الدولي، ونحن نثني على الفرنسيين للعمل على تلبية هذه الحاجة.

ونود أن نبرز أيضا الولاية التي تلقتها الدول المتعاونة للاضطلاع بدور نزيه حقا في رواندا. إننا ندرك أن بعض الدوائر لا تزال تشكك في دور الدول المتعاونة. ونحن نريد أن نشير إلى أن غرض القرار قد تم تضييقه بغية التصدي لهذا الشاغل تماما، وان ولاية القوة حددت بتلبية الاحتياجات الانسانية، كما ورد في الفقرتين الفرعيتين (أ) و (ب) من القرار ٩٢٥ (١٩٩٤).

وفي ضوء هذه الحالة، نشجع القوة على أن تبرهن لدى وصولها ومن خلال أعمالها، على عدم تحيزها ونزاهتها في التعامل مع الطرفين في رواندا. ومن شأن ذلك أن يوضح للجميع بأن لدى القوة ولاية انسانية ترمي إلى حماية المدنيين الأبرياء وعدم التدخل في الصراع بين الطرفين.

وبصورة مماثلة، نود أن ندعو الطرفين في رواندا إلى الاعتراف بالدور الانساني التي دعيت الدول المتعاونة إلى الاضطلاع به. كذلك ندعو الطرفين إلى مساعدة القوات في تيسير ايصال المساعدة الانسانية إلى الذين هم في أمس الحاجة إليها.

إن القرار الفرنسي بارسال قوات إلى رواندا يظهر الحاجة المستمرة إلى تعزيز قدرات الأمم المتحدة على حفظ السلم، فضلا عن الحاجة إلى عمل تعاوني تقوم به دول أعضاء راغبة في تكلمة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم في حالات خاصة وقادرة على ذلك. والأمثلة على هذه الأعمال في الماضي القريب تتضمن التحالف الذي تصدى لقيام العراق بغزو الكويت وللأزمة الانسانية في الصومال، والجهود التي يبذلها الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا في ليبيريا وعمل منظمة حلف شمال الأطلسي الرامي إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن في البوسنة.

الموضوع هنا انه لو أردنا ان نتصدى بفعالية للصراعات المتعددة التي نراها في العالم اليوم، يجب علينا أن نكون مرنين بما يكفي للقبول بحلول غير كاملة عندما لا تتوفر لنا حلول كاملة. يجب علينا باستمرار أن نصدر أحكاما مدروسة، إزاء كل حالة على حدة، بشأن ما هو مناسب وما يتفق مع المبادئ وما تتوفر له فرص النجاح.

في الختام، نثني مرة أخرى على حكومة فرنسا التي قدمت عرضا نبيلا بأن تقود المجتمع العالمي في التصدي للمأساة في رواندا. وهذا الجهد يتطلب التعاون من الجميع.

السيد كيتنغ (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد امتنعت نيوزيلندا عن التصويت على هذا القرار. أريد أن أوضح السبب. ولكن أولا اسمحوا لي أن أقول إننا نعجب بالدافع الانساني ونحترمه كثيرا، وهو الدافع الذي أظهرته فرنسا في عرض مشروع القرار على المجلس. فليس هناك خلاف بيننا حول الأهداف أو الدوافع. إننا نختلف فقط حول الوسيلة.

إن ما تراه نيوزيلندا من حاجة إلى قيام تدخل عاجل وقوي في رواندا لحماية المدنيين من الذبح المنهجي لا مثيل له. معروف جيدا ان نيوزيلندا وزعت، قبل شهرين تقريبا مشروع قرار يدعو إلى توسيع عملية الأمم المتحدة بموجب الفصل السابع من الميثاق. لذلك أكرر إننا نشاط النوايا الانسانية التي تقوم عليها المبادرة الفرنسية ١٠٠ في المائة. لكن النوايا الحسنة لا تكفي في هذه الحالة.

إننا لسنا مقتنعين بأن هذه العملية ستتمكن من حماية المدنيين من المذابح. إننا نعتقد أن هناك، على العكس من ذلك، مخاطرة كبرى بأن تتعثر هذه العملية والأسوأ من هذا أن تقوض محاولة الأمم المتحدة للوزع الميداني لبعثة يمكن لها أن تحقق النجاح في الميدان.

وهذا الشاغل لا يرتكز فحسب على تقييمنا للحالة، بل يرتكز أيضا على المعلومات التي تلقيناها من المنظمات الإنسانية الخاصة والمنظمات غير الحكومية ذات الخبرة العملية بالحالة في رواندا. فهي أيضا تشعر بالقلق من أن هذه العملية لن تحقق الهدف الإنساني النبيل الذي ترتكز عليه بل أنها في الواقع ستزيد الحالة سوءا.

لقد أوضحت لنا تجربة الصومال أنه حتى عندما تكون نوايانا هي أفضل النوايا الإنسانية فإننا إذا لم نستخدم الوسائل الصحيحة يمكن أن تكون النتيجة مأساة. ولقد شهدنا الدليل على ذلك بالفعل. إن محاولة إدارة عمليتين منفصلتين ومتوازيتين وبترتيبات قيادة مختلفة أمر غير مجد وفي الأمد الطويل، فإن من نقوم بالعملية لإنقاذهم هم الذين سيعانون. وعلى مجلس الأمن أن يتعلم من التاريخ.

ولدينا تحفظ آخر حول هذه المبادرة. هناك دليل واضح على أن هذه المبادرة لها آثار سلبية على بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا. إن بعض البلدان التي كانت تعرض دعم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا تتردد الآن. لقد إزدادت المخاطر الأمنية زيادة كبرى.

لقد حثثنا فرنسا بقوة على أن تعيد توجيه الطاقة والحماس والموارد التي تستخدمها في هذه المبادرة لدعم العملية الوحيدة التي نعتقد أنها ستتمكن بفاعلية من إيقاف الإبادة الجماعية ألا وهي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في رواندا. فلو وضعت هذه الطاقة والحماس والأموال تحت تصرف الأمم المتحدة لا يساورنا أي شك في أن التأخير الذي تواجهه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا سيختفي بين عشية وضحاها.

السيد يانييز - بارنويفو (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): صوت وفدي مؤيدا القرار ٩٢٩ (١٩٩٤)، الذي اتخذه مجلس الأمن منذ برهة، لأننا نرى أنه من الحتمي أن نتصرف فورا لوضع حد للمأساة الإنسانية التي لا تزال جارية في رواندا على الرغم من الإجراء الأخير الذي اتخذه هذا المجلس.

وفي هذا الصدد تعرب حكومة اسبانيا عن تقديرها للسلطات الفرنسية على عرضها الشجاع والسخي بالتعاون مع الأمين العام لتحقيق الأهداف الأنسانية للأمم المتحدة في رواندا.

إن القرار الذي اتخذناه منذ برهة يشرح هذه المبادرة بشكل واضح ومحدد من خلال الترخيص بالقيام بعملية مؤقتة تحت قيادة ورقابة وطنيتين للعمل في إطار الفصل السابع من الميثاق في محاولة المساهمة، بطريقة محايدة، في كفالة أمن المشردين واللاجئين والسكان المدنيين المعرضين للخطر.

وفي القيام بهذا يحاول تحقيق الأهداف الإنسانية المشار اليها في الفقرتين الفرعيتين (أ) و (ب) من الفقرة ٤ من القرار ٩٢٥ (١٩٩٤)، الذي اتخذه المجلس منذ أسابيع قليلة. إن هذا الإجراء الاستثنائي أصبح ضروريا في ضوء التأخير الذي تواجهه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا في وزع الأفراد المرخص بهم في القرارين ٩١٨ (١٩٩٤) و ٩٢٥ (١٩٩٤).

وكما أوضح الأمين العام في رسالته المؤرخة في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤، فإن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا قد لا تتمكن لمدة ثلاثة أشهر تقريبا من الوفاء بكامل المهام التي أوكلت اليها في هذين القرارين. وفي ضوء تردي الحالة في رواندا واستمرار المذابح هناك، وكذلك احتمال أن تؤثر هذه الحالة على البلدان المجاورة أيضا، فإن المجتمع الدولي لا يمكنه أن يقف ساكنا لفترة طويلة. ينبغي أن نتصرف في الميدان مع استمرار جهود الأمم المتحدة وكذلك منظمة الوحدة والبلدان المجاورة بغية التوصل الى وقف إطلاق نار فعال وحل سياسي للصراع.

ويرى وفدي أن عملية بهذا الحجم، تحمل في طياتها مخاطر واضحة، من الضروري أن تحظى بتعاون الأطراف. والقرار ٩٢٩ (١٩٩٤) يحدد الأهداف المحدودة للبعثة وكذلك طابعها المؤقت وذلك جدير بأن يبدد أية شكوك فيما يتصل بمركزها باعتبارها عملية انسانية محضة ستنفذ على نحو نزيه ومحايد.

إن هذه العملية، كما يوضح القرار لن تكون بمثابة قوة فصل بين الطرفين، كما أنها قطعا لن تكون موجهة ضد أي منهما. وأيضا نظرا لأن العملية المتعددة الجنسيات تهدف الى سد الثغرة الى أن تتم التعبئة الكاملة للبعثة الموسعة ولمدة شهرين، من الضروري أيضا تحقيق واستمرار التعاون الدائم والوثيق مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا في إطار الآليات التي سينشئها الأمين العام لهذا الغرض. وسيكون من المؤسف أن يكون العلاج أسوأ من الداء بسبب الافتقار الى التنسيق الضروري. ولهذا فإنه مما يبعث على ارتياحنا أنه في حالة تعرض أمن وسلامة أفراد البعثة للخطر، فإن الأمين العام، كما أكد في رسالته المؤرخة في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤، سيقيم الحالة فورا وسيتقدم بالتوصيات الملائمة الى مجلس الأمن.

إن وفدي قد عبر مرارا عن اشمئزاز اسبانيا، حكومة وشعبا، من الفظائع المرتكبة ضد السكان المدنيين في رواندا وكذلك عن العزم الأكيد لسلطات بلادي على القيام بكل ما في وسعها من أجل الإسهام في وضع حد لهذه الحالة.

وفي الإطار الأوروبي، أكدت اسبانيا على ضرورة تنسيق اجراء مشترك لمساعدة الأمم المتحدة لتنفيذ أهدافها الإنسانية في رواندا.

ونتيجة للمبادرة الفرنسية يجري القيام بالمشاورات الضرورية في إطار الاتحاد الأوروبي

لتنسيق الإسهامات المحتملة لدولها الأعضاء على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وفي هذا الصدد فإن حكومة اسبانيا على استعداد للإسهام بالدعم السوقي للعملية المرخص بها في القرار ٩٢٩ (١٩٩٤) وهي تبحث أيضا إمكانية أن تقدم في إطار الموارد المتاحة، تعاونا مماثلا للمساعدة في وزع بعثة الأمم المتحدة الموسعة.

السير ديفيد هناي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستنكر حكومتي استنكارا عميقا نطاق وطبيعة العنف في رواندا في الأشهر الأخيرة. ونحن نناشد مرة أخرى حكومة رواندا والجبهة الوطنية الرواندية إيقاف القتال والتماس حل تفاوضي في إطار اتفاق أروشا، لهذا الصراع الفظيع الذي اكتسح ذلك البلد.

بيد أن الأمر الذي جعل من رواندا مأساة ذات أبعاد تاريخية هو قتل العديد من المدنيين الأبرياء في هذا الصراع، وأن قتلهم حدث في ظروف أثارت فزع العالم أجمع. تلك هي الكارثة الإنسانية التي يواجهها المجلس منذ أسابيع والتي اتخذنا بشأنها قرارا صعبا ولكنه ضروري في رأينا.

ولدى النظر في هذا القرار واجه المجلس خيارا بالغ الصعوبة إزاء أفضل السبل للاستجابة للحالة الانسانية الخطيرة التي تواجهنا. إن الحقائق الواضحة هي أنه على الرغم من أن المجلس في الأسابيع الخمسة الماضية قد أذن بتعبئة قوة لحفظ السلم تابعة للأمم المتحدة قوامها ٥٥٠٠ فرد لحماية المدنيين المعرضين للخطر في رواندا، وعلى الرغم من أن هذا مازال أفضل سبيل للمساعدة، فإن الأمين العام لم يمكن من كفالة الوزع السريع الذي يتطلع اليه ونتطلع اليه معه. وفي نفس الوقت فإن القتل ما فتئ مستمرا وترى حكومتي أنه كان من الصائب للمجلس أن يؤيد التدابير المؤقتة التي اقترحتها الحكومة الفرنسية.

ليس هناك من يساوره أي شك بشأن الحاجة الملحة إلى حماية المجموعات المعرضة للخطر في رواندا. واستجابة لتلك الحاجة اعتمدنا القرارين ٩١٨ (١٩٩٤) و ٩٢٥ (١٩٩٤). ونعتبر المبادرة الفرنسية هذه خطوة شجاعة لتلبية تلك الحاجة.

بيد أن ما قررناه ليس سوى اجراء مؤقت، ونحث جميع الأطراف المعنية على أن تعجل بالاعدادات لوزع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا (يونامير). إن اعتماد هذا القرار يجب ألا يسمح باعاقة وزع بعثة يونامير بأي شكل من الأشكال. ونحن بدورنا نمضي قدما لتوفير الدعم السوقي الذي طرحناه من أجل عملية البعثة.

وتدعو حكومتي الطرفين في رواندا إلى قبول واحترام القوة المتعددة الجنسيات كما هي، أي باعتبارها تدخلا انسانيا أقره المجتمع الدولي كتدبير مؤقت لحماية الذين تتعرض أرواحهم للخطر. وفي الوقت ذاته، سيكون من الحيوي أن تعمل القوات التي سيجري وزعها في رواندا بنزاهة وحياد واضحين وألا تتورط على الاطلاق في القتال الدائر بين القوات العسكرية للطرفين. إن سلامة جنود الأمم المتحدة الذين يجازفون بحياتهم في رواندا وبعثة يونامير الأطول أمدا التي نعلق عليها جميعا أهمية قصوى قد تتأثر تأثرا كبيرا بالطريقة التي ستجري بها العمليات الانسانية التي أذنّا اليوم بها.

ولن يكون من مصلحة أي طرف في رواندا أن يشكك في حسن نوايا القوة المتعددة الجنسيات. فالعمل معها هو الذي سيمكن من وضع حد للمذابح وإقرار حالة يمكن فيها استئناف عملية السلم الدائم.

لذا تدعو حكومتي جميع الأطراف في رواندا إلى التعاون مع القوة المتعددة الجنسيات ومساعدتها في تحقيق هدفها المتمثل في حماية أرواح المدنيين العزل. فالمدنيون الأبرياء هم الذين دفعوا أفدح الأثمان وقد اتخذ هذا القرار لصالحهم.

السيد روفنسكي (الجمهورية التشيكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): على مدى الأسابيع الماضية تتبع العالم بشعور عميق، بالصدمة والاستياء الأنباء المروعة الآتية من رواندا: أنباء الابادة الجماعية والقتل المنظم بأكثر الطرق همجية لمئات الألوف من الرجال والنساء والأطفال الأبرياء. ولم يشهد العالم منذ المحرقة الكبرى مأساة انسانية بهذه الأبعاد الهائلة.

إن وضع حد فوري وفعال للذبح في رواندا كان ولا يزال يكتسي أهمية قصوى بالنسبة لحكومتي. ولقد دعمت الحكومة التشيكية بنشاط مختلف جهود الأمين العام ومجلس الأمن الرامية إلى وقف الصراع والحيلولة دون وقوع المذابح.

لقد انقضى اسبوعان على اتخاذ المجلس لقراره الأخير بشأن رواندا. لكن أعمال القتل التي ذهب المدنيون ضحيتها في أغلب الأحيان ظلت مستمرة بلا

توقف، في حين أن الأمين العام ذكر في تقريره الأخيرة عن رواندا أن الدول الأعضاء لم توفر الموارد الضرورية اللازمة لتنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة الموسعة لتقديم المساعدة إلى رواندا (يونامير).

وفي ظل هذه الظروف عرضت حكومة فرنسا أن تضطلع، بموافقة مجلس الأمن وبالتعاون مع بعض الدول الأعضاء الأخرى، بعملية متعددة الجنسيات تهدف إلى حماية المدنيين المعرضين للخطر نتيجة للقتال الدائر في رواندا.

وستكون هذه العملية ذات طابع انساني بحت وتنفذ بدون تحيز وبطريقة محايدة.

إننا نحيط علما مع الاهتمام بالمخاوف التي أعرب عنها داخل المجلس وخارجه حيال العملية المقترحة. كما أننا نفضل تأمين الموافقة من الطرفين المتحاربين في رواندا قبل نشر القوة المتعددة الجنسيات.

ويشعر وفدي بالقلق أيضا حيال كون ولاية القوة المتعددة الجنسيات تقتصر على فترة شهرين، في حين أن انتشار بعثة يونامير الموسعة سيحتاج إلى ثلاثة أشهر. ولهذا نؤيد وجهة نظر الأمين العام بأن الحكومات المشتركة في القوة المتعددة الجنسيات ينبغي أن تلتزم بابقاء قواتها في رواندا إلى أن تكتسب بعثة يونامير الموسعة ما يكفي من القوة للحلول محلها.

ويرى وفدي أن الشاغل المباشر للمجتمع الدولي فيما يتصل برواندا ينبغي أن يتمثل في التحرك بسرعة وبصورة حاسمة لانقاذ أرواح الأبرياء. ولهذا السبب أيد وفدي قرار اليوم. ولكننا نود أن نشدد على أن وقف الابادة الجماعية في رواندا بنشر القوة المتعددة الجنسيات ليس سوى بداية لطريق طويل وصعب يؤدي إلى السلم والاستقرار في هذا البلد الافريقي الذي طالت معاناته.

وعلى هذا الطريق لابد أن تجري المصالحة عاجلا أو آجلا عن طريق استئناف اتفاق آروشا للسلام. ونعتقد اعتقادا راسخا أن عملية المصالحة في رواندا مستقبلا لن تكتمل دون تحديد المسؤولين عن الابادة الجماعية لأبناء طائفة "توتسي" ومحاسبتهم.

السيد ريكارديس (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): لقد أيد وفدي مشروع القرار الذي اعتمدناه للتو بما أننا نرى أن العملية التي يأذن بها ضرورية وملحة.

إن الأزمة الانسانية القائمة في رواندا لها أبعاد مأساوية ولذا فإنها تشكل حالة فريدة تستدعي تدابير فورية استثنائية. وقد تمت الموافقة على هذه العملية على أن يكون مفهوما أن هدفها انساني بحت وأنها ستنفذ بدون تحيز وبصورة محايدة ولفترة محدودة من الزمن، مع الالتزام الدقيق بالوزع الفعال لبعثة الأمم المتحدة الموسعة لتقديم المساعدة إلى رواندا (يونامير).

ونفهم أن عروض الدول الأعضاء لهذه العملية هي جزء من المساهمة في سلامة وحماية المشردين واللاجئين والمدنيين المعرضين للخطر في رواندا، بما في ذلك اقامة مناطق انسانية آمنة والمحافظة عليها حينما أمكن ذلك. اننا نثني على هذه الدول الأعضاء لجهودها التي نأمل أن تنسق بصورة وثيقة مع جهود بعثة يونامير.

وعن طريق هذا القرار يشترك وفدي في مناشدة جميع الدول الأعضاء بأن تساهم على سبيل الاستعجال بالقوات وبالدعم السوقي بغية استكمال الوزع التام لبعثة يونامير الموسعة بأسرع ما يمكن. فبذلك ستتمكن البعثة من الاضطلاع بالولاية المناطة بها بموافقة المجتمع الدولي وطرفي الصراع، وستعزز آليات الأمم المتحدة للمساهمة في حل الصراعات.

وبالمثل نود أن نشدد على الحاجة إلى ابراز أهمية أن تستأنف العملية السياسية بأسرع ما يمكن في إطار اتفاق آروشا للسلام.

ختاما، أود ثانية أن أشيد بأفراد بعثة يونامير وقيادتها لجهودهم في ظل ظروف بالغة الصعوبة من أجل المساهمة في اقرار السلم في رواندا.

السيد أيواه (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إننا نشعر بالحزن لأن مأساة الذبح المستمر في رواندا تستأثر ثانية باهتمام المجلس بعد وقت قصير من اتخاذ القرار ٩٢٥ (١٩٩٤) في ٤ حزيران/يونيه. وكنا نتوقع أن يتمكن المجتمع الدولي بحلول هذا الوقت من أن يفي بالتزامه بالمساعدة على تحقيق وقف للأعمال القتالية ووضع حد لأعمال القتل التي لا تزال تودي بحياة الآلاف، وبوضع البلد على الطريق المؤدي إلى السلم في إطار عملية آروشا للسلام.

وللأسف، لم تحدث هذه التطورات. ورغم عرض عدة بلدان افريقية تقديم القوات وعرض بلدان أخرى

تقديم المعدات والدعم السوقي، فإن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا (يونامير) في شكلها الموسع لم تكتمل بعد ولم تبدأ في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٩٢٥ (١٩٩٤).

وأمام القصور الذاتي من جانب المجتمع الدولي في تشغيل بعثة يونامير الموسعة اتخذت الحكومة الفرنسية الآن زمام المبادرة لتنفيذ عملية إنسانية في رواندا تستهدف التخفيف من الظروف المأساوية في ذلك البلد. إننا نحيي فرنسا على شجاعتها وعطفها في رغبتها في بذل هذا الجهد، لا سيما بعد أن أصبح من الواضح أن هناك انطباعا بأن الأزمة في رواندا أزمة افريقية تتطلب حلا افريقيا بحتا.

لكن وفدي لم يستطع قبول المبادرة الفرنسية، التي كانت الغرض من القرار المعتمد توا. وتعتقد نيجيريا أن أفضل إطار قيم ومناسب لدفع عملية السلم في رواندا هو بعثة يونامير. إن الحالة الراهنة في رواندا تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وفي ظل هذه الظروف، تتحمل الأمم المتحدة، من خلال مجلس الأمن، مسؤولية أساسية. ولهذا، فإن أي جهد - سواء أكان فرديا أو ثنائيا أو متعدد الأطراف - ينبغي أن يوجه من خلالها.

ونعتقد أيضا أن هيكل قيادتين متوازيتين في رواندا لبعثة يونامير من ناحية وقوة تدخل بقيادة فرنسا من ناحية أخرى ليس من المرجح أن يخلق مناخا يفضي إلى السلم في رواندا. وبنفس القدر من الأهمية ان المبادرة الفرنسية لها آثار سياسية بعيدة المدى وآثار استراتيجية بالضرورة بالنسبة للقارة برمتها إذ أنها تحاول تناول مشاكل تتعلق بإدارة الأزمات وحل الصراعات والتنمية.

أخيرا، يود الوفد النيجيري أن يعرب عن امتنانه العميق للبلدان التي عرضت تقديم القوات أو الدعم السوقي والمعدات لبعثة يونامير الموسعة. مع ذلك، نناشدها أن تسعى إلى التخلي عن أية اشتراطات أو تحديدات جعلت عروضها مرهونة بها حتى توفر أكبر قدر من المرونة لقائد قوة يونامير من أجل تحقيق الوزع السريع للقوات.

ونثني على الأمين العام لجهوده الدؤوبة من أجل استعادة السلم في رواندا. ونحثه على بذل جهود إضافية في هذا المضمار من أجل تشغيل بعثة يونامير في شكلها الموسع في أسرع وقت ممكن.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود الآن أن أدلي ببيان بوصفي ممثلا لعمان.

إن اعتماد المجلس للقرار ٩٢٥ (١٩٩٤) أعطى بريقا من الأمل لرواندا. لقد أقر ذلك القرار اقتراحات الأمين العام بالوزع المتزامن للمرحلتين الأولى والثانية لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا (يونامير) في شكلها الموسع وطلب من الأمين العام مواصلة الترتيبات العاجلة لوزع المرحلة الثالثة.

وفي الوقت الذي يعرب فيه وفدي عن تقديره لعروض بعض الدول الأعضاء بالإسهام بالقوات والمعدات التي تحتاجها بعثة يونامير لتنفيذ المرحلتين الأولى والثانية، إلا أنه يأسف لأن وزع بعثة يونامير الموسعة، كما ذكر الأمين العام في رسالته المؤرخة ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤، لا يزال يواجه بعض المصاعب، وهي بالتحديد عدم وجود الدعم السوقي والتأكيد النهائي بتقديم الموارد اللازمة، والحاجة إلى التدريب الكامل والتجهيز اللازم للقوات المقدمة، والشروط المفروضة على تلك العروض. كل هذه العوامل أدت إلى خلوص الأمين العام إلى نتيجة مفادها أن بعثة يونامير الموسعة لن تكون قادرة لمدة ثلاثة أشهر تقريبا على الاضطلاع بشكل كامل بالمهام والمسؤوليات المناطة بها بموجب القرار ٩٢٥ (١٩٩٤).

وفي ظل هذه الظروف، يود وفدي أن يذكّر بما قاله الأمين العام في آخر تقرير له ونحن نتفق معه بأنه

"ليس من المقبول أن تظل المذابح مستمرة بعد قرابة شهرين من انفجار العنف" (S/1994/640، الفقرة ٣٨)؛

كما أنه ليس من المقبول أن يقف المجتمع الدولي مكتوف الأيدي إزاء معاناة المدنيين الأبرياء في رواندا.

وفي هذا السياق وبالنظر إلى الحالة الفريدة في رواندا، التي تتطلب ردا عاجلا من جانب المجتمع الدولي، يرحب وفدي بالمبادرة الفرنسية للقيام بعملية متعددة الجنسيات بقيادة فرنسية من أجل ضمان أمن وحماية المدنيين الذين يتعرضون للخطر في رواندا. ونعتقد أن هذه العملية يمكن أن تضطلع بدور إيجابي في هذا المقام، إذ أنها ستغطي الفجوة التي ستسبق بلوغ قوات الأمم المتحدة مستوى ٥٠٠ ٥ فرد الذي أقره مجلس الأمن بقراريه ٩١٨ (١٩٩٤) و ٩٢٥ (١٩٩٤).

يرحب وفدي أيضا بالقرار الذي اعتمدناه توا، والذي ينوض القيام بالعملية المذكورة. لكن ينبغي أن

يكون من المفهوم تماما أن الغرض من هذه العملية إنساني بحت بطبيعته، وهو بالتحديد حماية المدنيين، وأن مدتها محدودة بالفترة الانتقالية التي تسبق وصول بعثة يونامير بشكلها المعدل إلى ذلك البلد.

غني عن القول إن العملية المقترحة ينبغي أن تحظى بموافقة الطرفين المتصارعين في رواندا، أو على الأقل بعدم معارضتهما، لمنع قيام صدام مسلح فيما بين أي منهما والقوات المشاركة في هذه العملية.

ومن الأهمية بمكان أيضا أن تكون هناك درجة مناسبة من التعاون والتنسيق فيما بين هذه العملية وبعثة يونامير حتى نضمن قيام كل منهما بالمهام المناطة بها بأمانة وبفاعلية.

وفي ضوء ما سبق، صوت وفدي مؤيدا هذا القرار.

أستأنف الآن مهامي كرئيس لمجلس الأمن.

ليس هناك متكلمون آخرون مدرجون على قائمتي، بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٤/٢٠.